جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

الجزء
٢

ذي الحجة ١٤٤٦ هـ - حزيران ٢٠٢٥م

اقرأ في هذا العدد:

١. علم الكلام موضوعه وسماته وعوامل نشأته
ازبار علي حميد محمد - أ. د. رحيم سلوم مرهون

٢. خلق الجنة والنار وبقاؤهما
أ. م. د. سمير عمر سعيد البرزنجي

٣. الأديانُ والموسيقى دراسةٌ مقارنةٌ بينَ الموقفِ الفقهيِّ والتَّأثيرِ الرُّوحيِّ للموسيقى ..
أ. م. د. المقداد خليل صالح

٤. قراءة ابن محيصن في تفسير الكشاف (جمع ودراسة)
م. د. مهند سعاد شاكر شيخلر

٥. الضَّوابطُ الفقهيَّةُ المتعلقةُ بالنِّكاح في كتاب «الأشباه والنَّظائر» ...
م. م. عبد المحسن ظاهر عبدالخالق السعدون - أ. د. محمد أحمد الرَّواشدة

٦. الصورة الشعرية في شعر مهذب الدين بن الخيمي
م. م. مهجه مفيد علوان حسن

٧. مدى كفاية التشريعات في الحدِّ من الفساد في الوظيفة العامَّة
م. م. حازم علي حسين العزي

العدد الثاني والخمسون
ذي الحجة ١٤٤٦ هـ - حزيران ٢٠٢٥م

الرقم الدولي: ISSN:1817_6674

Al- Imam Al-Adham University College

A.D 2025 A.H 1446

ISSN: 1817-6674
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

العدد الثاني والخمسون

«الجزء الثاني»

ذي الحجة ١٤٤٦ هـ

حزيران ٢٠٢٥ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٥م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة ..... المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن ..... رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف..... مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس.....عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد .....عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود..... عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد .....عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج ..... عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة.....عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق .....عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد.....عضو
أ.د. نور سعد محسن .....عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا .....عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت .....عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي.....عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه.....عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث .....عضو

شروطُ النَّشر في مجلة كلِّيَّة الإِمام الأَعظم الجامعة/ العراق

الرَّقم الدُّوليُّ ISSN:1817-6674

تعدُّ مجلة كلِّيَّة الإِمام الأَعظم الجامعة، مجلة إِنسانيَّة من المجلات العلميَّة الأَكاديميَّة الرَّصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التَّعليم العالي والبحث العلميِّ؛ لاعتمادها بالرَّقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤م.

شروط النَّشر العامَّة:

تهدف هيئة التَّحرير في مجلة كلِّيَّة الإِمام الأَعظم الجامعة إِلى الارتقاء بمعامل التَّأثير (impact Factor)؛ تمهيدًا لدخول المستوعبات العلميَّة العالمية، لذا تنشر مجلة الكلِّيَّة البحوث الَّتِي تتسمُّ بالرَّصانة العلميَّة والقيمة المعرفية، وبسلامة اللُّغة، ودقَّة التَّوثيق على وفق الشُّروط الآتية:

١. أَلَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا أَو سبق نشره في مجلة أُخرى، أَو جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أَو من رسالة أَو أُطروحة جامعيَّة، وأَلَّا يقدِّمه للنَّشر في مجلة أُخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وعلى الباحث أَنْ يوقع تعهدًا بذلكَ، وأَنْ يوافق على نقل حقوق نشر البحث إِلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. أَلَّا يُذكر اسم الباحث أَو أَيُّ إِشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التَّقويم.

٣. أَلَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) ثماني آلاف كلمة، مع المصادر والملاحق، وأَلَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أَنْ تحتوي الصَّحيفة الأُوْلى من البحث على ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

ب. اسم الباحث، ودرجته العلميَّة، وتخصصه باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

ج. مكان عمل الباحث باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

د. رقم هاتف الباحث، وبريده الإلكترونيّ الجامعيّ.

٥. يقدِّم الباحث ملخصًا (باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة) لا يقل على (١٥٠) خمسين ومئة كلمة.

٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث، (Key word)، باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

٧. يجب على الباحث اتِّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأَخلاقيات البحث العلميّ بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (ABI) النِّظام الأَمريكي وكما ياتي:

مع تطور الحياة (الزَّمخشريُّ، ٣٢:١٩٩٩).

قائمة المصادر باللُّغة العربيَّة (ABI).

قائمة المصادر باللُّغة الإنكليزيَّة.

٩. الاستشهاد بعددين من أَعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرَّابط الإلكترونيِّ: https://www.iasj.net/iasj /journal/224/issues

١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin)، ويرفض نشر الأَبحاث الَّتِي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١. يخضع البحث لفحص أَوَّليٍّ تقوم به هيئة التَّحرير في المجلة؛ وذلكَ لتقرير أَهلية البحث للتَّحكيم، ويحق لها أَنْ تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأَسباب.

١٢. تتبع المجلة التَّقويم المزدوج السِّري؛ لبيان صلاحية البحث للنَّشر، إذ يعرض البحث المقدَّم للنَّشر على محكمينِ اثنين من ذوي الاختصاص، ويتمُّ اختيارهما بسرية مطلقة، فضلًا عن عرض البحث على خبير لغويٍّ؛ لتقويمه لغويًّا.

١٣. الأَبحاث الَّتِي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها؛ لتكون صالحة للنَّشر، تعاد إلى أَصحابها؛ لإجراء التَّعديلات المطلوبة، وخلاف ذلكَ لا يتمُّ تسلم البحث، وستتمُّ مراجعة البحث من هيئة التَّحرير؛ للتَّأكد من إلتزام الباحث بالأَخذ بالملحوظات المثبتة جميعها من المقيمين.

١٤. تُعبِّر الأَبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أَصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥. تنشر المجلة أَعدادًا خاصَّة بالمؤتمرات العلميَّة المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦. أُجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) خمسين أَلف دينار؛ لتغطية أُجور التَّحكيم، ويكمل دفع بقية الأُجور عند قبول البحث للنَّشر.

١٧. لا تأخذ المجلة أَي أُجور نشر الأَبحاث المقدَّمة من الباحثين خارج العراق.

١٨. تخريج النُّصوص القرآنيَّة والحديث النَّبويِّ الشَّريف على ضوء المنهج العلميِّ الدَّقِيق.

١٩. يُزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النَّشر.

٢٠. يتمُّ رفع الأَبحاث على منصة المجلة https://journal.imamaladham.edu.iq/index.php/al-Imam-Al-Adham/user/register. أَو من مسح رمز QR في أَعلى الصَّحيفة.

شروط النَّشر الفنيَّة:

١. يُقدَّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وأَلَّا يزيد على (٢٥) خمس وعشرين صحيفة.

٢. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (ABI) النِّظام الأَمريكيّ وكما يأتي:

مع تطور الحياة (الزَّمخشريُّ، ١٩٩٩:٣٢).

قائمة المصادر باللُّغة العربيَّة (ABI).

قائمة المصادر باللُّغة الإنكليزيَّة.

٣. حجم الخطِّ للمتن (١٦) ستة عشر، وللهامش (١٢) اثنا عشر.

٤. نوع الخطِّ باللُّغة العربيَّة (Simplified Arabic واللغة الإنجليزية Times New Roman).

- ملحوظة: في حال عدم الأَخذ بشروط النَّشر نعتذر عن تستلم البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع أَبكار أَو التَّواصل عبر البريد الإِلكترونيِّ coll.magazine@imamaladham.edu.iq.

أَو الاتصال بمدير التَّحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التَّعليم العالي والبحث العلميِّ: https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

مميزات المجلة:

١. سياسة الوصول المفتوح: كلُّ الأَبحاث متاحة مجانًا فور نشرها.

٢. تَنشر أَربعة أَعداد سنويًّا منذ عام ٢٠٠٥م.

٣. تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال؛ لضمان الأَمانة العلميَّة.

٤. تُعنى بنشر الأَبحاث الَّتِي تواكب التَّطورات، وتسهم في معالجة قضايا المجتمع، والحدِّ من الظَّواهر السِّلبيَّة.

٥. تَنشر أَعمال المؤتمرات والنَّدوات المتخصصة.

شروط النشر (الفنيَّة):

١- يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢- تكون الهوامش أسفل كل صحيفة (تلقائيًا وليس يدويًّا).

٣- حجم الخط للمتن (١٦)، وللهامش (١٢).

٤- نوع الخط باللغة العربية ((Simplified Arabic واللغة الإنجليزية Times New Roman)).

- **ملاحظة:** في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

كلمة العدد الثاني والخمسين

يعدُّ العِلْمُ من أَهمِّ مزايا العقل الإنسانيِّ على الإطلاق، بل هو أَعلى صفة يتحلى بها البشر، وأَسمى غاية يقصدها النَّاسُ، وصل ذلكَ إلى حدِّ أَنْ عَرِفَتْهُ العامَّة في أَسواقها، وتهافتَتْ على الاتِّسام بِمَيسَمِه والتَّعوذ من ضدِّه، ولكن مع ذلكَ لو اقتصروا عليه لفسد نظام الكون كما لو اقتصروا على غيره، فأَمرهم الله سبحانه أَنْ تنفرَ مِنْ كلِّ فرقة منهم طائفة؛ لتحصيل العلم والتَّفقُّه في الدِّين؛ لِأَنَّ العلم لا يستقيم بغيره.

فبالعِلْمِ يعلو شأن الشُّعوب، وتتَّسع آفاقهم، ويتفاضل النَّاس في انتسابهم إلى شرفه وفضيلته.

وتبنى مؤسسات الدَّولة به، لا سيَّما التَّعليميَّة ومنها الجامعات والكليات، والَّتِي تعرف بأَساتيذها ونتاجهم العلميّ من بحوث رصينة تنشر بمجلات رصينة، ومن هذه المجلات مجلة كليتنا.

وأَخيرًا نسأل الله تعالى السَّداد والتَّوفيق للقائمين عليها.

هيئة التحرير

المحتويات

١. الأَديـانُ والموسيقى دراسـةٌ مقارنةٌ بينَ الموقفِ الفقهيِّ والتَّأثيرِ الرُّوحيِّ للموسيقى في المسيحيَّةِ واليهوديَّةِ ١١
أ. م. د. المقداد خليل صالح .....

٢. خلق الجنة والنار وبقاؤهما ٣٥
أ. م. د. سمير عمر سعيد البرزنجي .....

٣. المبادئ التربوية المستنبطة من «سورة القمر» ٧١
إبتسام حسيب محمد .....
أ. م. د. محمود علي فرحان العزاوي.....

٤. فاعلية برنامج تدريسي قائم على الفيديو التفاعلي في تنمية دافعية التعلم نحو مادة الفيزياء لدى متعلمين الصف الخامس العلمي..... ٩٧
إبتهال قاسم محمد.....

٥. علم الكلام موضوعه وسماته وعوامل نشأته..... ١٣٣
ازبار علي حميد محمد .....
أ. د. رحيم سلوم مرهون .....

٦. السخرية من المرأة في قصص أميرة بدوي ١٥٥
م. د. علي حمد علي جادالله .....
م. م. محمد قحطان حتروش محمد.....

٧. إنعكاسُ مهاراتِ التَّفكيرِ الاستراتيجيِّ في إستراتيجياتِ التَّغييرِ المنظميِّ (دراسة تطبيقية في مصنع القطنية - بغداد) ١٧٩
م. د. محمد درع أَحمد.....
م. م. ثامر كاظم حسن.....

٨. قراءة ابن محيصن في تفسير الكشاف (جمع ودراسة) ٢٠٩
م. د. مهند سعاد شاكر شيخلر.....

٩. حكم الإنتفاع بالخلايا الجذعية الجنينية (دراسة أصولية)..... ٢٣٧
م. م. إسراء مهند كامل الهيتي .....

١٠. الفن والأدب في العراق الحديث تعبيرات عن الهوية الوطنية ٢٦٥
م. م. باسم ثائر أحمد عبد .....
م. م. رنا عبد حماد حمادي.....

١١. مدى كفاية التشريعات في الحدِّ من الفساد في الوظيفة العامَّة ٢٩٩
م. م. حازم علي حسين العزي .....

١٢. القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الألكترونية ٣٢٩
م. م. سعد جاسم محمد الدليمي.....

١٣. الضَّوابطُ الفقهيَّةُ المتعلقةُ بالنِّكاح في كتاب «الأَشباه والنَّظائر» لابن نجيم الحنفيِّ «نماذج تطبيقية»..... ٣٨١
م. م. عبد المحسن ظاهر عبدالخالق السعدون.....
أ. د. محمد أَحمد الرَّواشدة.....

١٤. جواز أخذ الأجرة لقراءة القرآن تأليف المولى الفاضل العلامة المؤرخ المدرس أمر الله محمد بن سيرك الحسيني محي الدّين الرومي الإستنبولي الحنفي المشهور سيرك زاده [٩٤٥هـ - ١٠٠٨هـ] (دراسة وتحقيق)..... ٤١١
م. م. مصطفى علوان عبود .....
م. م. جليل إبراهيم إسماعيل .....

١٥. الصورة الشعرية في شعر مهذب الدين بن الخيمي ٤٤٧
م. م. مهجه مفيد علوان حسن .....

١٦. البداية الكتابية كوسيلة إثبات إستثنائية: دراسة تحليلية مقارنة بين القانون الأردني والفرنسي..... ٤٧٣
د. أحمد سليمان المعايطة .....

١٧. آثار التغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية العربية..... ٤٩٧
مها سميح كامل المواضية .....
الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة .....

١٨. السياسية المائية التركية وإنعكاساتها على الأمن المائي العراقي ٥٣٣
م. م. مهاد محمد عبدالله .....

١٩. التغيرات الاقتصادية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية (الصين والهند إنموذجا)..... ٥٥٣
م. م. سهاد فاروق إبراهيم .....

السياسية المائية التركية و إنعكاساتها على الأمن المائي العراقي

Turkish Water Policy and Its Impact on Iraq's Water Security

إعداد الباحثة

م. م. مهاد محمد عبدالله

جامعة ديالى / كلية التربية المقداد

Asst. Ins. Mihad Mohammed Abdullah

University of Diyala / University Presidency

Department of Scientific Affairs

الملخص

تحظى الموارد المائية في حياة الشعوب بأهمية قصوى لدورها في بناء الأمم والحضارات منذ نشأة الخليقة، بل وتعد عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة واساس تقدمها، حتى غدا حصة المياه او نصيبه منها معيارا لرقي الشعوب وتطور استقرارها المعاشي والاجتماعي.

وتعد قضية المياه من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات العراقية التركية وهي كذلك من القضايا المشتركة بين البلدين الا ان التعاون كلن ضعيفا وموقف الضعف يأتي من عدم اعتراف أي طرف بحقوق الاخر واعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لأنها تنبع من الأراضي التركية ،وعليه فأنها غير ملزمة قانونا بتقدير حاجة العراق لمياه دجلة والفرات وانها غير ملزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالأخرين وذلك لأنها مستعدة ان تزود العراق بالمياه شريطة ان لا يتعارض مع مصلحة بلادها في إقامة المشاريع التنموية والاقتصادية ولذلك فهي تعاملت مع هذه القضية بطريقة ملتوية وبالمقابل فان العراق حاول الوقوف بوجه السياسة التركية وطالب بحقوقه القانونية لمياه دجلة والفرات ،ويعتبر العراق الدولة المستفيدة من مياه النهرين الا ان إصرار تركيا قدما في مشروع واسع النطاق شرق الاناضول واستمرار تمسكها اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وانما نهرين عابرين للحدود وبقصد السماح لنفسها باستثمارها وفقا لمصلحتها ولبناء السدود وفقا لتصوراتها بما يسمح لها بتحويلها كورقة سياسية مستقبلا للتحكم في حياة العراق المائية وتعمل على ادامة هذه المياه بغية بناء مخططات مائية تستفيد منها.

ان تركيا باعتبارها البلد الذي تتدفق منه أراضيه المياه وتقر لنفسها السيادة المطلقة على تلك المياه وباعتبارها انها ملكها في حين يرى العراق ان نظام الأنهار العابرة للحدود برمته ينطبق على نهري دجلة والفرات.

الكلمات المفتاحية : (قضية - الموارد - المائية - الامن - الحياة).

Abstract:

Water resources hold immense significance in the lives of nations, playing a fundamental role in the development of civilizations since the dawn of humanity. They are a crucial factor in the foundation and progress of states, directly influencing their economic stability, social well-being, and overall prosperity.

Iraq's share of water has been one of the most pressing challenges in Iraqi-Turkish relations, as it represents a contentious issue between the two countries. However, cooperation remains minimal due to Turkey's refusal to recognize Iraq's water rights. From the outset, Turkey has claimed that the waters of the Tigris and Euphrates rivers belong to it, as they originate within Turkish territory. Consequently, Turkey does not consider itself legally responsible for ensuring Iraq's water needs and does not adhere to international laws that mandate the fair distribution of water among riparian states while preventing harm to other nations.

As a result, Turkey has conditioned Iraq's access to water on safeguarding its own developmental and economic interests. This unequal approach has led Iraq to challenge Turkey's water policies and demand its legitimate rights to the Tigris and Euphrates. Despite Iraq being the primary beneficiary of these rivers as they flow through its territory, Turkey has persisted in implementing its large-scale Southeastern Anatolia Project. By maintaining its stance that the Tigris and Euphrates are Turkish rivers, Turkey has granted itself the authority to exploit these waters as it sees fit, constructing dams according to its strategic vision. This has enabled Turkey to use water as a political tool to exert influence over Iraq's water security, while simultaneously utilizing these resources for domestic consumption, hydroelectric power generation, and export.

Keywords: (Issue- Resources- Water- Security- Life.)

المقدمة

تعد المياه من أهم العناصر الأساسية لديمومة الحياة وهي نعمة انعم الله بها الانسان ولكن هذه المياه أصبحت من المشاكل المهمة في الوقت الحاضر .كما أدت التطورات التكنولوجية والاجتماعية والزيادة المطردة في اعداد السكان الى التوسع الكبير في استخدامات المياه وأصبحت مشكلة المياه تحتل مكانا بارزا في صدارة المشاكل السياسة الدولية ،ويبدو أن (جيوبولتك) الماء في غي صالح العراق مادام بعض دول الجوار يفكرون لوحدهم ويرون في تخمتهم المائية فرصة لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والسياسية ومادامت السياسة المائية العراقية دون المستوى المطلوب في التفكير الجدي في وضع حلول مناسبة وسريعة تتناسب مع حجم هذه المشكلة ، اذ انها لم تحقق مستلزمات الامن المائي في هذه المرحلة الحرجة مع تنامي نسبة العجز المائي جراء واستمرار مشاريع دول الجوار وتجاوزاتها المائية ،وتبرز أهمية الامن المائي بوصفه من الموضوعات الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الوطني والقومي بشكل عام، فمنذ زمن غير بعيد راح الفكر الاستراتيجي الدولي يعطي لمفهوم الامن المائي اهتمامه الخاص وأصبح هذا الامن عاملا مكونا للسيادة الوطنية وللأمن القومي الشامل وليس ثمة شك في وجود علاقة وطيدة بين الامن المائي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي وكلاهما مرتبطين معا بوجودهما وفقدانهما، ويشكل الامن المائي رديفا استراتيجيا للأمن الغذائي، اذ ان الامن الغذائي لا يمكن ان يتحقق دون توفير الموارد المائية وهذا يتطلب بدوره تنمية هذه الموارد لتلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان من المياه من خلال العمل على تنفيذ الامن المائي ، ويتعرض الامن المائي العراقي في حوضي دجلة والفرات حاليا الى واحدة من ابرز القضايا وهي سياسة تركيا المائية المتمثلة في إقامة مشروعات الري والسدود وهدفها من ذلك خفض تدفق منسوب مياه نهري دجلة والفرات الى العراق واستعمال المياه سلاحا سياسيا وورقة ضغط عليه وان مستقبل العراق المائي في حوضي دجلة والفرات سوف يتأثر بدرجة كبيرة جدا اذا ما استمرت السياسة المائية لدول المنبع بشكلها الحالي.

مشكلة البحث:

ماهي طبيعة التحديات الناتجة عن السياسة المائية التركية التي تنعكس على الامن المائي العراقي.

فرضية البحث:

تعتبر السياسة المائية التركية هي من اهم التحديات التي تواجه الامن المائي العراقي وتنعكس عليه سلبيا من خلال اقامة المشاريع المائية والتحكم بموارد المياه وحصة العراق المائية.

أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على طبيعة السياسة المائية التركية وتأثيرها على الامن المائي العراقي وكيفية معالجة هذا الموضوع المهم والاحتمالات الحاصلة في المستقبل.

منطقة الدراسة:

تعتبر منطقة الدراسة هي دولتا العراق وتركيا

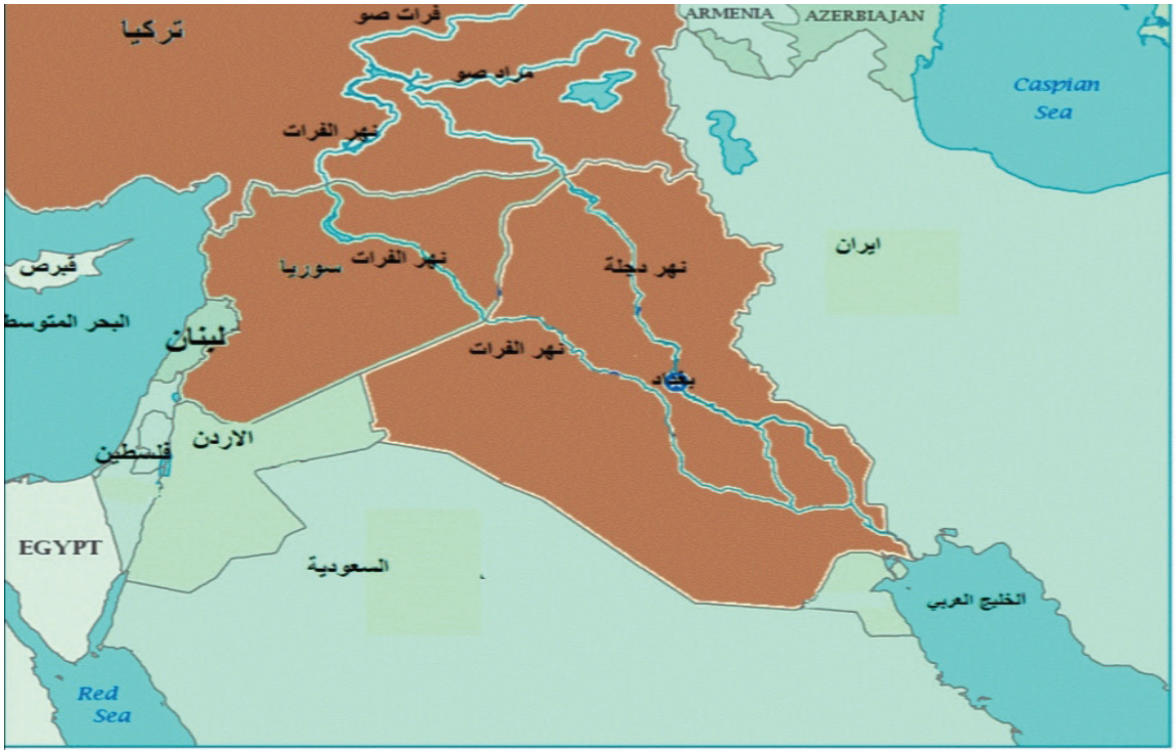

تأثير المياه في العلاقات العراقية التركية:

تعد المياه وخلافا لكثير من الثروات الطبيعية التي غالبا ما تتقاسمها دول عديدة وتشير الدراسات المائية الى ان ما يقرب من (٤٠٪) من سكان العالم يعيشون في احواض انهار تتشارك فيها ثلاث دول او أكثر ويتجاوز عددها (٢٠٠) نهرا وسوف تكون مجالا للنزاعات

والخلافات السياسية في المستقبل، ويمكن تفادي النزاع بين تركيا والعراق حول المياه في النظر بجدية الى هذا المورد هو مورد مشترك لا يملك أحد حق التفرد باستخدامه. وان سبل الاتفاق بالمياه المشتركة تكمن في تغليب مبدا الانتفاع المنصف والمعقول من دون التسبب بأضرار للدول الأخرى التي لها الحق نفسه بالانتفاع بتلك المياه، وقد أصبحت هذه الحلول من الآمال التي باتت تتأرجح بين الحقيقة والتمني بقدر تعلق الامر بقضية المياه التي اخذ العراق بطرحها بعد استمرار الموقف التركي من استكمال مشروعها في ظل عدم جدية الموقف التركي في اجراء مفاوضات مع الجانب العراقي الامر الذي أصبح يمثل حجرة العثرة في العلاقات العراقية التركية وهناك عدة مشاريع لجاءت الحكومة التركية لأقامتها.

المشاريع المائية التركية:

١- يعد وادي دجلة والفرات هو الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يوجد فيه فائض كبير من المياه لكنه يشهد مشاكل فعلية ومحتملة من ناحية الجغرافية السياسية نتيجة للتطورات الراهنة والمستقبلية اذ لا تواجه الدول المتشاطئة تركيا والعراق وسوريا في حوض النهرين ازمة مياه وشيكة ولكن هذه الدول تواجه بدلا من ذلك مشاكل إدارة وتوزيع غير عادل لحصص المياه وعدم وجود تخطيط عمليات الاستخدام الأمثل للموارد المائية للنهرين الامر الذي يؤدي الى نشوب خلافات. وقد تصاعدت حدت التوترات بسبب مشاريع الري الكثيف والمشاريع الكهرومائية التي يجري اعدادها. (سلامة، ٢٠٠١، ص :٩٢).

٢- وتمتلك تركيا مشاريع لتطوير لكل من دجلة والفرات، ولكنها تولي اهتمامها الكبير الى انشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر انشاء السدود، اذ يعد مشروع جنوب شرق الاناضول الكاب CAP اكبر مشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل تقيمه تركيا بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يعطيها هذا المشروع والذي بوشر العمل به مطلع (١٩٨١) وقدرت تكاليفه حينذاك (٣١) مليار دولار وهو المشروع الاضخم والأول الذي خطط ان يحقق التوازن المفقود بين جنوب شرق تركيا وبقية المناطق الأكثر تقدما وتطويرا فيها وان يرفع من مستوى الرفاهية في المنطقة ، وقد سعت تركيا دوما لإيضاح ذلك لجيرانها وقد انجز هذا المشروع عام (٢٠٠٥) (باغيش،١٩٩٠، ص:١٦٦).

وعندما يجري الحديث عن المشاريع المائية التركية يكون من المناسب ان نتعرف على أبرز المحطات في تلك المشاريع وهي:

المشاريع المائية التركية على نهر الفرات:

يبلغ طول نهر الفرات (٢٣١٥) كم، ويتوزع هذا الطول على الدول المتشاطئة فيه وهي تركيا يجري داخل أراضيها لمسافة (٤٠٠) كم وسوريا (٤٧٥) كم والعراق (١٤٠٠) كم. (سلامة، ٢٠٠١، ص:١٦٧.)

وقد اقامت تركيا على نهر الفرات المشاريع الاتية:

١- **سد كيبان:**

وهو اول المشاريع التركية وقد بوشر بالتخطيط له عام (١٩٥٧) وانجز عام (١٩٧٤) بسعة خزن تقدر (٧. ٣٠) مليار متر مكعب، وسعة محطته الكهرومائية (٤٠. ١٢) ميغاواط ويبلغ معدل انتاج الطاقة السنوي (٥٨٧٠) مليون كيلو واط / ساعة في السنة. (غائب، ٢٠٠٩، ص :٧١)

٢- **سد قره قاية:**

تم انجاز هذا السد عام (١٩٨٧) والذي تبلغ سعته الخزنية (٩,٥٤) مليار مكعب وسعة محطة الكهرومائية (١٨٠٠) ميغاواط تنتج ما معدله (٧٥٠٠) مليون كيلو واط / ساعة في السنة. (فارس، ١٩٩٣، ص:١٩١)

٣- **سد قرقاميش:**

يقع على مسافة بحدود (١٠) كم عن الحدود التركية السورية وقد أعلنت تركيا عن المناقصة لأنشائه في أواخر عام (١٩٩٥) وانجز العمل به عام (١٩٩٩)، وتنتج المحطة الكهرومائية الملحقة به (٦٥٢) كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية. (سلامة، ص:٩٩)

٤- **سد اتاتورك:**

يمثل هذا السد المرتكز الرئيسي لمشروع جنوب شرق الاناضول فيما يتعلق بنهر الفرات، وانجز العمل فيه عام (١٩٠٠) وبدا يعمل منذ عام (١٩٩٢) ويعد أكبر السدود في تركيا وتاسع أكبر سد في العالم، وتبلغ مساحة خزان السد (البحيرة الصناعية) (٨١٧) كم ٢ وحجم ما تخزنه من الماء (٥. ٤٨) مليار متر مكعب ويتضمن المشروع محطة كهرومائية ضخمة بسعة (٢٥٢٠٩ ميغا واط، وبطاقة انتاج سنوي (٨٩٠٠٩) مليون كيلو واط /ساعة، وتتفرع عن السد قنوات تأخذ المياه من مناطق خارج الحوض ومنها نفق أورفه. (حرج، ص:٣٨٢)

٥- **سد بيرجيك:**

انجز عام (٢٠٠٠٩) ويقع على مسافة تقدر بأقل من (٥٠) كم عن الحدود التركية السورية، وترتبط بالسد محطة كهرومائية لإنتاج (٣١٦٨) كيلو واط /ساعة من الطاقة الكهربائية. (الزبيدي،٢٠٠٨، ص:١٢٦)

٦- **نفق أورفة :**

أنجزت المرحلة الأولى منه (١٩٩٤) وهو من المشاريع المهمة ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول ويعد أكبر نفق اروائي في العالم، فهو ينقل المياه بقوة الدفع عبر نفقين متوازيين يبلغ طولهما (٤. ٢٦) كم الى سهول أورفة وحران لإرواء مساحة تبلغ (١٤١٨٣٥) هكتارا ويبلغ اقصى تصريف للنفقين (٣٢٨) مترا مكعبا في الثانية. (حرج، ص:٣٨٣)

المشاريع التركية على نهر دجلة:

١-مشروع دجلة كيرل كيزي:

انجز هذا المشروع عام (١٩٩٧) ويشمل سدا يسمى سد دجلة بسعة خزنيه مقدارها (٥٩٥) مليون م٣، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (١١٠) ميغاواط، كما يضم سد كيرل كيزي بسعة خزنية مقدارها (٩١٩. ١) مليون م٣، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (٩٤) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية مقدارها (١٢٦٠٨٠) هكتار في الضفة اليمنى لنهر دجلة.

٢- **مشروع باطمان:**

انجز هذا المشروع عام (١٩٩٨) ويشمل انشاء سد باطمان بسعة خزنية قدرها (١ر٥٧) مليار م٣، ويولد طاقة كهربائية قدرها (٣٧٧٤٤) هكتارا، بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروع الري بالواسطة.

٣- **مشروع باطمان - سلفان:**

انجز هذا المشروع عام (١٩٩٨)، ويشمل سد سلفان بسعة قدرها (٨ر٧٣٥) مليار م٣، وتوليد كهرباء قدرها (١٥٠) ميغاواط إضافة الى سد قصرو وطاقة توليد كهرباء هي (٩٠) ميغاواط، والمشروع يروي أراضي زراعية تبلغ مساحتها (٢٥٧٠٠٠) هكتار بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروعين للري بالواسطة على الضفة اليسرى لنهر دجلة. (حسين، ١٩٩٤، ص:٨٧)

٤- مشروع كرزان:

يشمل انشاء سد كرزان بسعة خزنية قدرها (٤٤٩ر٥) مليون م٣ وتوليد طاقة كهربائية قدرها (٩٠) ميغاواط، علما ان المشروع يروي أراضي زراعية مساحتها (٦٠٠٠٠) هكتار.

٥- مشروع اليسو:

وهو من اهم المشاريع على نهر دجلة، ويشمل سد اليسو بسعة خزنية مساحتها وقدرها (١٠ر٤١٠) مليار م٣، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (١٢٠٠) ميغاواط والطاقة الناتجة كنه تبلغ (٣٨٣٣) كيلو واط / ساعة، والمشروع مصمم لإرواء الأراضي الزراعية تبلغ مساحتها (٣٨٣٠) هكتار.

٦-مشروع جزرة:

ويتضمن انشاء سد جزرة بسعة خزنية قدرها (٣٦٠) مليون م٣، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (٢٤٠) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية تبلغ مساحتها (١٢١٠٠٠) هكتار من خلال مشروع ري نصيبين -جزره ومشروع سهل صلوبي، وهناك سد كيجيدي الذي يروي مساحة (٣٦٠٠٠) دونم، وسد كوك صو الذي يروي مساحة (١٦٠٠٠) دونم، وهناك مشاريع أخرى غير منجزة. (حرج، ص :٣٨٩)

تأثير السياسة المائية التركية على الامن المائي العراقي:

ان إقامة هذه المشاريع له انعكاسات سلبية على الامن المائي العراقي من خلال إقامة مشروعات الري والسدود والهدف هو خفض تدفق منسوب مياه نهري دجلة والفرات الوارد الى العراق واستخدمت المياه سلاحا سياسيا وورقة ضغط عليه. (محمد، ٢٠٠٦، ص :٣٨)

صاحب ذلك تردي في نوعية تلك المياه فأضاف الى الاثار السيئة التي ستصيب النشاط الصناعي والزراعي في حوض النهرين فأنها تنبؤ بحيث كل بيئة سبب تلوث المياه جراء استخدام المواد الكيمياوية في زراعة الأراضي التركية التي سترويها مياه تلك المشاريع عندما يجري تصريفها لاتجاه مجرى النهر مرة أخرى.

(حمودة، العدد٢٨٢٣في ١٩٩٢/٥/٢٧، ص:١٠)

الاثار السلبية للمشاريع التركية:

ان المشروع سيستهلك كميات كبيرة من المياه تقدر بنصف المعدل السنوي لإيرادات نهر الفرات .ان اجمالي وارد نهر الفرات عند الحدود التركية السورية هو (٣٢٠)مليار م٣ وان الاحتياج المائي للمشاريع التركية على نهر الفرات عند اكتمالها سيكون نحو (١٠٦ر١٥)مليار م٣(عدا الضائعات من التبخر في الخزانات التي تقدر ب(٨ر٢)مليار م٣فان ما يصل من مياه الى الحدود العراقية السورية سيكون نحو (٨,٤٥) مليار م٣ كمعدل(بضمنها المياه الراجعة من المشاريع الاروائية في تركيا وسوريا) وبنوعية مياه رديئة تبلغ مساحتها نحو (١٣٠٠)جزء بالمليون في حين يقدر الاحتياج المائي في حوض الفرات عند مساحة (٤) ملايين دونم من الاحتياجات الأخرى . (السامرائي،٢٠٠١، ص:٢٥)

١- تتأثر نوعية المياه الواردة الى القطر للأسباب التالية:

ا- زيادة ملوحة التربة نتيجة اعمال البزل

ب- احتوائها على ملونات كيمياوية بسبب استخدام الأسمدة الكيمياوية في الزراعة

ج- طبيعة الأراضي وطوبوغرافية المنطقة التي سيتم اروائها لأول مرة بعد انجاز المشاريع المخططة لها. (لمطلبي ،١٩٨٦، ص:٥٥)

٢- ان السدود هي منشئات ضخمة تتحكم بمياه النهر بصورة كاملة اذ ان انشاؤها يجعل اطلال المياه في مؤخرة السد امرا مرتبطا بسياسة تشغيله وفق أغراض إنشاؤه لتوليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضانات وارواء مساحات من الأراضي الزراعية وقد تتعارض تلك السياسة مع السياسة التشغيلية للمواد المائية للقطر مما يعيق تنفيذ الخطط الموضوعية

٤-ان فترة مليء خزانات السدود قبل تشغيلها هو ما يسمى ب (الخزن الميت او الساكن) يتطلب حجز مياه النهر لفترة محدودة مما يعرض القطر خلالها الى اضرار وقتية كبيرة كما حدث عند ملء خزان كيبان وكذلك عندما ملئ خزان اتاتورك عام (١٩٩٠). (السماك ، ١٩٨٥، ص:٣٠)

٥- سيكون للسدود التركية المخطط لها القابلية لاستيعاب معظم الموجات الفيضانية التي يعتمد عليه في ملئ الخزانات وبذلك سيكون لدى تركيا إمكانية حرمان العراق وخاصة خلال السنوات التي ستكون مواردها المائية قليلة من مليء الخزانات المقامة على النهرين. (صبحي ،١٩٩٢، ص :٢٠)

٦- ان السدود والمشاريع الاروائية المرتبطة بها التي تنفذها تركيا على نهر دجلة قرب الحدود العراقية التركية وخاصة سد جزره واليسو، ستخلق واقعا زراعيا جديدا قرب الحدود فيها. (عبد العزيز ،٢٠٠٦، ص :٢٥)

٧ -ان من التأثيرات السلبية للسدود والمشاريع الاروائية التي تقيمها تركيا هو احتمالات تأثيرها المباشر على مجمل العلاقات السياسية بين البلدين خاصة إذا مراعين ما يأتي:

ا- ان قضية المياه تبرز على الصعيد الدولي تحديا جديدا من التحديات التي يمكن ان تهدد الامن ولا يجب ان تستعد له كل الأطراف إقليميا ودوليا والذي قد تصل الى حالة الحرب.

ب- ان من أبرز خصائص ازمة المياه في المنطقة هي الاستخدام كسلاح سياسي وورقة ضغط للمساومة على وضع حلول لمشكلات أخرى وينطبق هذا المفهوم على مشكلة نهري دجلة والفرات إذا لا تخفى الدوافع السياسية وراء طبيعة السياسة المائية التركية بشأن الموضوع.

ج- ان عنصر الماء رشح لان يؤدي دورا مهما في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة بحيث تصبح الدول ذات الوفرة لمصادر المياه هي القوة الإقليمية الجديدة.

د- تروج الدوائر الغربية لتخزين الماء الى سلعة تباع وتشترى مثلها مثل النفط وتتعاون إسرائيل مع تركيا في العمل على تثبيت هذا المفهوم وخلق اتفاقيات ثنائية. (سعيد،١٩٩٢، ص:٤٥)

السياسة المائية التركية كانت لها اهداف منها:

١- الأهداف السياسية:

ان النخب السياسية التركية الحاكمة في تركيا ومكانتها مرهون بمدى انجاز وانجاح هذه المشاريع، انطلاقا من وجود اعتبارات تتعلق بها على وجه الخصوص بالالتزام السياسي الذي تقطعه هذه الحكومات تجاه الناخبين. (ناهض، ص:٩٩)

وتتمثل هذه الأهداف السياسية من وراء هذه المشاريع سعي تركيا الى تعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط، من خلال سيطرتها على إدارة إقليمية مهمة قوامها الرئيسي (المياه) في المنطقة، لذلك قامت تركيا بتوظيف مشروعاتها المائية على زيادة نفوذها الإقليمي ويمنحها قوة كبيرة في المنطقة ، كما ان هذه المشاريع التي تهدف الحكومات التركية الى تحقيقها تتجاوز الحدود الوطنية التركية ليمتد تأثيراته وتشابكاته الإقليمية اذ يمتد الى دور الجوار

الجغرافي فضلا عن ما يملكه من تأثيرات سياسية على القوى العربية الفاعلة ، كما ان هناك اعتقاد لدى الساسة الاتراك وبن قيام تركيا بتزويد بعض الدول العربية ولا سيما الخليجية منها بالمياه سوف يمكنها من بسط نفوذها وهيمنتها على هذه البلدان ، ومن هذا المنطلق بدأت الحكومة التركية بتوظيف مشروعاتها المائية بغية تعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط ومن ثم تعزيز دورها بوصفها الجسر الذ١ي يربط بين الشرق والغرب . (ناهض، ص:٩٩)

وكذلك المبدأ الاخر الذي تسعى تركيا الى تحقيقه من خلال مسالة المياه واستخدامه كورقة ضغط على بعض الحكومات العربية المشرقية التي تفتقر الى المياه وهو مقايضة المياه بالنفط، وذلك ما صرحت به الحكومة التركية علنا الى العراق في فترة السبعينيات من القرن العشرين اذ بدأت تركيا بإنشاء خط انابيب السلام وربط دول الخليج في هذا المشروع لاستخدام المياه للمقايضة مع الدول الغنية بالموارد النفطية لكنها في المقابل تفتقر الى الموارد المائية. (عبد الستار، العدد٧، بغداد ،٢٠٠٠، ص٢٥)

من خلال ذلك نستنتج ان تركيا تسعى من خلال مشاريعها الى الهيمنة على شريان المياه في الشرق الاوس كله وذلك تصبح ستصبح لتركيا أهمية جيوإستراتيجية بالمنطقة وتكون الدول المجاورة تابعة لها. (العاني ،١٩٩٠، ص:٢٦)

٢- الأهداف الاقتصادية:

ان مسالة المياه تحضي بأهمية اقتصادية كبيرة لان هذه المشاريع التي ترمي تركيا لتحقيقها سيوفر لها مردودات اقتصادية كبيرة لان هذه المشاريع التي ترمي تركيا لتحقيقها سيوفر لها مردودات اقتصادية نتيجة للعوائد التي سيجنيها من الدول المستفيدة ولا سيما إسرائيل ، كما ان المشروع سيحقق لها فوائد اقتصادية كبيرة أولها انتاج الطاقة الكهرومائية ، اذ انه عند البدء باستخدام سدود ومشاريع المياه في شرق الاناضول سيوفر (٧١٪)من الطاقة وهذا ما تبين عند بناء هذه المشاريع اذ شهدت تركيا ارتفاعا ملحوظا في انتاج الطاقة الكهربائية ، ، وان هذه الزيادة في الإنتاج الكهربائي جعل تركيا تلجا الى تقليص حجم الطاقة المستوردة، وبعد ذلك الحصول على كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية تفوق كل التوقعات ، حتى انه في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت تركيا تمتلك طاقة تصديرية من الكهرباء يبلغ حجمها١٠ مليار كيلوواط / ساعة سنويا . (٢٤)

ولذلك وجدت تركيا من الضروري لتحقيق أهداف اقتصادية ان تؤسس المشروع (ربط

كهربائي) مع دول المشرق العربي لكي تحقق منه العوائد المرجوة وتعزز في نفس الوقت مكانتها الاقتصادية، وجاء ذلك المشروع مواكب لاقتراحها مشروعها المائي الإقليمي (مياه السلام) لذلك اقترحت تركيا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين مشروع ربط شبكة الكهرباء بينها وبين العراق وسوريا والأردن ومصر، وتبلغ كلفة هذا المشروع ٢,١ مليار دولار. (العاني ،١٩٩٠، ص:٢٩)

ومن الأهداف الاقتصادية المهمة التي تسعى تركيا الى تحقيقها من خلال مشاريعها المائية هي زيادة مساحة الأراضي الزراعية في البلاد ، حيث سيقوم مشروع (الكاب) مثلا ، بإرواء مساحة الأراضي الزراعية بنحو (١٠٧) مليون هكتار ، والنقل والتعليم والصحة وستعمل على الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي بالمقابل تعمل على دفع عجلة النمو الصناعي ، لاسيما الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية ومما سيعمل على إيجاد فرص عمل جديدة للسكان كما ان هذه المشاريع المائية ستعمل على تغيير مطاهر الحياة الاقتصادية في منطقة شرق الاناضول ، اذ يتوافق ذلك مع زيادة كفاءة منظومة الري وعليه زيادة في الإنتاج الزراعي الذي سيتضاعف بمعدل ثلاث مرات وسوف تحتاج الى كميات كبيرة من المياه تصل الى اكثر (١٦مليارم٣) مما سيكون له وطأة شديدة على اقتصاديات بعض دول المشرق العربي لا سيما العراق اذ انه سيلحق اثار سلبية كبيرة في انتاجه الزراعي وإنتاج الطاقة الكهربائية . (خدام، ٢٠٠١، ص:١٨٢)

مستقبل الامن المائي العراقي

أصبح الامن المائي العربي تحت رحمة قوى خارجية تتحكم الى حد كبير في مصيرنا، ذلك ان المياه ومنابعها خارج البلاد العربية، ويزيد من خطورة هذه المشكلة غياب استراتيجية امنية عربية لحماية هذه الثروة القومية، وتنطلق السياسة التركية من منطلق ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين عابرين للحدود، وبما انهما ينبعان من تركيا فهما ملك لتركيا وكما تدعي حق السيادة المطلقة عليهما حتى نهاية حدودها. (ربايعه ،٢٠٠٢، ص:٢٩)

وبناء اعلى هذا المفهوم فان مستقبل الامن المائي العراقي سيكون اما فيه التعاون او احتمالات الصراع، ففي هذه المرحلة الحرجة مع تنامي نسب العجز المائي جراء استمرار مشاريع دول الجوار وتجاوزاتها المائية الأخرى، المنزلية والصناعية لان العجز المائي سيتفاقم في المستقبل القريب ، ولأجل ان تكون المياه أسلوبا للتعاون الفعال المثمر مع دول المنبع

المتصدرة والمستحوذة على الوارد المائي قبل دخوله القطر وبغية التوصل لإقرار التسوية المائية العادلة ، المنصفة ، القانونية وحل الإشكالية المائية ولضمان مستقبل امن للأمن المائي العراقي ان يصار أسلوب التعاون بدل المواجهة وان يكون الماء عنصرا محايدا واساسيا للتعاون والصداقة وحسن الجوار بدل ام يكون عنصر لعلاقات تنازع وخلاف كما تريده الان تركيا.

من وجه النظر التركية فان فكرة (التعاون) بشأن المياه تبدو متكررة في التصريحات الرسمية التركية وفي الدراسات التي ينشرها باحثون معنيون بقضايا المياه المشتركة لكن الاحداث تؤكد عمق التناقض بين تلك التصريحات والممارسة العملية المتمثلة بعرقلة الجهود الرامية لتحديد الحصص والاستمرار في الوقت نفسه بإقامة المشاريع دون أي اشعار او تشاور مع الدول المتشاطئة معها وكذلك عدم تزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة ،الامر الذي يؤكد عدم تطبيق تركيا لمفهوم التعاون في إدارة المياه المشتركة على وفق ما تقرره قواعد القانون الدولي.

ان الوضع الراهن لضمان الامن المائي العراقي يتطلب سياسة احتواء عراقية او استراتيجية توفيقية ويجب الاحتكام الى القوانين لان القانون هو الجانب الشرعي السليم لحل القضايا ،بوصفه يمتاز بقدر من الموضوعية والحيادية والوفاء والالتزام اذا كان صائبا متفقا عليه وبما ان السوابق القضائية ،وخاصة في مجال المياه المشتركة كثيرة لا يمكن تجاهلها ولا يخسر كل طرف حقوقه فيها ، ومن وجهة النظر التركية تتلخص انها حرة في التصرف بالمياه التي تنبع من أراضيها وخاصة الفرات وان عدم استغلال تركيا لتلك المياه خلال الاف السنين الماضية واستغلالها من قبل العراق بصورة رئيسية في الماضي لا يعني عدم احقية تركيا بتلك المياه في المستقبل ،وان العراق هو بلد المصب المائي حقيقة تمنحها له الاعتبارات الجغرافية القانونية قد لا ينالها في الحوار الفني وسياسة الامر الواقع التركية ،كما ان أي اتفاقية يصعب ان تستشف المستقبل بصورة تامة ، الامر اذن يتطلب قدرا من القابلية لإعادة النظر فيها في ظل واقع جديد فرض مفاهيمه . ان الامن المائي ليس قضية حدود ولا هو مصلحة محددة او أولوية وقتية انه قضية سيادة مثل الأرض حياة او موت بدونها.

اما احتمالية الصراع فعلى الرغم من ان قد تم التباحث حول تقسيم المياه منذ زمن بعيد الا انه لم يتم ابدا التوصل الى اتفاقية ملزمة وتفاقمت الأمور عند استمرار تركيا في إقامة المشاريع التنموية والسدود العملاقة خاصة في مشروع جنوب شرق الاناضولCAP)) والتي ستؤثر بشكل مباشر وذلك لحجز تركيا أكثر من نصف حجم المياه المتدفقة، كما ان مشروع (انابيب السلام)الذي طرحته تركيا بتخطيط امريكي وتنفيذ صهيوني وتمويل غربي ،سيؤدي

الى اشعال فتيل الحرب في المنطقة لو قدر له النجاح ودخل حيز التنفيذ ،واذا لم يتم حل الوضع القائم قد يتمخض عن مضاعفات عدة ، فربما تقوم تركيا وهي الدولة المتحكمة بمنابع نهري دجلة والفرات بتغيير ميزان القوى في المنطقة لصالحها وتعزيز دورها في السياسات المائية ،قد تتصاعد حدة الصراع على المياه وقد تحدث تغييرات اساسية في البنى الاجتماعية والاقتصادية للأقطار الواقعة على امتداد الحوضين ، فقد تتوجه الجهود بعيدا عن القطاع الزراعي لشحة المياه ،وقد ترتفع المديونية الحالية لهذه الدول ن وقد تؤدي تلك الاحداث الى زعزعة الاستقرار بشكل خطير في الأقطار المستخدمة لمياه الحوضين وتزيد من احتمالية الصراع ، ومما تقدم يبدو ان احتمال الصراع في حوضي دجلة والفرات قائم واذا ما كانت هناك حروب مائية مستقبلية فستكون كارثة اجتماعية وبيئية واقتصادية بالغة التكاليف. ٢٨- (ربايعه ،٢٠٠٢، ص:٣١)

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

١- الزبيدي، محمد عبد المجيد حسون،٢٠٠٨. الامن المائي العراقي دراسة في سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، ط١، بغداد .

١٠- محمد، احمد السامرائي،،٢٠٠١. نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيوني، سلسلة افاق (رقم ٢٥)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد .

١١- محمد، داليا إسماعيل،، ٢٠٠٦. المياه والعلاقات الدولية دراسة أثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، القاهرة، مكتبة مدبولي.

١٢- منذر، خدام، ٢٠٠١.الامن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط /فبراير،

١٣- ناهض، محمد صالح واحمد عبد الله الماضي، أفكار ومشاريع التجارة المياه في الشرق الأوسط وابعادها السياسية والاقتصادية.

٢ -السماك، محمد أزهر سعيد، ١٩٨٥. جغرافية الوطن العربي، جامعة الموصل.

٣- حرج، ناجي علي، ٢٠١٢. المياه في العلاقات العربية- التركية في: نور الدين، محمد (تقديم)، العرب وتركيا وتحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

٤- سعيد، محمد السيد، ،١٩٩٢.مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج والكويت، د ار المعرفة .

٥- سلامة، رمزي، ٢٠٠١.مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، الإسكندرية، منشاة المعارف،

٦- صبحي، مجدي، ،١٩٩٢.مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف مركز السياسة الاستراتيجية، القاهرة .

٧- عفيف، الراوي، ١٩٩٠.مشكلة المياه في تركيا، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، الحلقة الدراسية الثانية، تركيا الحاضر والمستقبل، مطبوع بالرونيو، بغداد، د.ت.

٨- غائب، حبيب، ٢٠٠٩.المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب.

٩- فارس، نبيل، ١٩٩٣.حرب المياه والصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، دار الاعتصام.

الاطاريح والرسائل:

١- المطلبي، نصيف ا. جاسم، ، ١٩٨٦.موقع تركيا الجيواستراتيجي واهميته للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، بحث غير منشور.

١- حمودة، نوري التهامي، المنازعات الدولية حول مصادر المياه، جريدة الزحف الأخضر الليبية، العدد٢٨٢٣في ١٩٩٢/٥/٢٧.

٢- حسين، فتحي علي، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٢- عبد الستار سليمان حسين، ٢٠٠٠.مشاريع جنوب الاناضول (الكاب) الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد٧، بغداد

٣- عبد العزيز غالب ناصر،٢٠٠٦. سد اليسو التركي وأثره على الامن البيئي للعراق، المجلة البيتية العراقية الجديدة، ط١، بغداد ،

٣- فاتن خالد العاني، ١٩٩٠.التصاريف الواطئة لنهر الفرات وأثرها على الإنتاج الزراعي، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، رسالة ماجستير غير منشورة .

المجلات والصحف:

المحاضرات والندوات:

١- باغيش، علي احسان، إشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية -العربية، (بيروت)، ورقة مقدمة من ندوة العلاقات العربية التركية حول حوار مستقبلي التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

٢- غازي، إسماعيل ربايعه، معضلة المياه في الشرق الأوسط، سلسلة محاضرات الامارات (٦١)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ،٢٠٠٢.

References:

1. Al-Zubaidi, Muhammad Abdul-Majeed Husun. "Iraqi Water Security: A Study in the Course of Negotiations on International Water Sharing." Vol. 1, Baghdad, 2008.

2. Muhammad, Ahmad Al-Samarrai. "The Euphrates River between Turkish Domination and Zionist Ambitions." Horizons Series (No. 25), General Authority for Cultural Affairs, Baghdad, 2001.

3. Muhammad, Dalia Ismail. "Water and International Relations: A Study on the Impact of the Water Crisis on the Nature and Pattern of Arab-Turkish Relations." Cairo, Madbouli Library, 2006.

4. Munther, Khaddam. "Arab Water Security: Reality and Challenges." Center for Arab Unity Studies, Beirut, February 2001.

5. Nahidh, Muhammad Saleh, and Ahmad Abdullah Al-Madi. "Ideas and Projects for Water Trade in the Middle East and Their Political and Economic Dimensions.»

6. Al-Sammak, Muhammad Azhar Saeed. "Geography of the Arab World." University of Mosul, 1985.

7. Haraj, Naji Ali. "Water in Arab-Turkish Relations" in: Nour El-Din, Muhammad (ed.). "Arabs and Turkey: Present Challenges and Future Stakes." Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2012.

8. Saeed, Muhammad Al-Sayed. "The Future of the Arab System after the Gulf Crisis and Kuwait." Dar Al-Ma'rifa, 1992.

9. Salama, Ramzi. "The Water Problem in the Arab World: Conflict and Settlement Prospects." Alexandria, Al-Ma'arif Establishment, 2001.

10. Subhi, Majdi. "The Water Problem in the Region and Multilateral Negotiations." Strategic Policy Center, Cairo, 1992.

11. Afif, Al-Rawi. "The Water Problem in Turkey." High Institute for National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, Second Seminar, Turkey: Present

and Future, Baghdad, no date, p. 12.

12. Ghaib, Habib. "Water in the Middle East: The Political Geography of Resources and Conflicts." Cairo, Egyptian General Authority for Books, 2009.

13. Faris, Nabil. "The Water War and the Arab-Israeli Conflict." Cairo, Dar Al-I'tisam, 1993.

1. Al-Multabi, Naseef A. Jassem. "Turkey's Geostrategic Position and Its Importance to Iraq." PhD dissertation, College of Arts, University of Baghdad, unpublished, 1986.

2. Hamouda, Nouri Al-Thamami. "International Disputes over Water Sources." Al-Zahf Al-Akhdar Libyan Newspaper, Issue 2823, May 27, 1992.

3. Hussein, Fathi Ali. "Water Resources and Regional Relations in the Middle East." Master's thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, unpublished, 1994.

4. Abdul Sattar Suleiman Hussein. "South Anatolia Projects (GAP): Technical Aspects." Journal of Social Studies, Issue 7, Baghdad, 2000.

5. Abdul Aziz Ghalib Nasser. "The Turkish Ilısu Dam and Its Impact on Iraq's Environmental Security." Al-Baytiah Al-Iraqiah Al-Jadidah Journal, Vol. 1, Baghdad, 2006.

6. Fatin Khalid Al-Ani. "Low Flow Variations of the Euphrates River and Their Impact on Agricultural Production." Master's thesis, University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, unpublished, 1990.

1. Bagish, Ali Ihsan. "The Water Problem and Its Effects on Turkish-Arab Relations." (Beirut) Paper presented at the Arab-Turkish Relations Seminar: A Future Dialogue, organized by the Center for Arab Unity Studies, 1990.

2. Ghazi, Ismail Rabayeh. "The Water Dilemma in the Middle East." Emirates Lecture Series (61), Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2002.